

كلمة رئيس مجلس الإدارة

**أيها السادة المساهمون،
تحية طيبة، وبعد،**

من أحد المؤشرات الرئيسية لقياس النمو والازدهار في أي دولة، خاصة إذا كانت ناشئة، هو مقدار استهلاكها لمادة الإسمنت الاستراتيجية. وبارتفاع وثيرة الإعمار والبناء، يزداد الطلب على الإسمنت كمادة أساسية للبناء، وكمادة انتاجية تدخل في صناعة كثير من السلع الإنشائية مثل البلاط والسيراميك والطوب والخططات الاسمنتية وغيرها.

ولقد مرّ الأردن في السنوات الأخيرة بمرحلة تطاؤ اقتصادي بسبب الأزمات التي نالت على الوطن العربي تبعاً، مما عكّر صفو المناخ الاستثماري وغيره في بنية أولويات الإنفاق العام، وأربك الرؤية المستقبلية للمستثمرين.

وقد شهدت منطقتنا حروباً، خاصة منذ الربيع العربي، وتراجماً في النمو الاستثماري، وهدوياً واضحاً في حركة الإنشاء والبناء، وزيادة في المنافسة في قطاع الاسمنت داخل الأردن ومن حوله. ومن أجل تحسين الوضع المالي للشركة، لم تترك الشركة امراً يمكن اتخاذه إلا وسعت إليه، فقامت الشركة بالاستجابة وتوصلت إلى حل مع العمال السابقين والذين يعمل عدد كبير منهم في مصانع الشركة في مدينة الفحيص والتي مضى على إغلاقها عدة سنوات، وبدلت جهوداً كبيرة ضمن الإطار القانوني لتقليل المطالبات على الشركة بتعويضات بيئية من قبل القاطنين في مدينة الفحيص وما حولها، وقللت من النفقات الإدارية والتنشيطية. حيث ساهمت هذه الإجراءات وغيرها في تقليل الاتفاق. كذلك إلى الوصول إلى إعادة جدولة بعضاً من ديونها مع الدائنين، ولكن الكوفيد -1٩، أملى واقعاً اقتصادياً سلبياً أدى إلى السعي للتعايش مع آثاره الكارثية غير المتوقعة.

وفي ضوء كل هذه الظروف، اضطر مجلس الإدارة، بعد دراسات قانونية ومالية مكثفة، إلى السعي للحصول على قرار قضائي بإدخال الشركة تحت الإعسار بدل التصفية، لأن القرار سيغطي الشركة فرصة لإعادة هيكلة نفسها، ووضع ترتيبات مالية وإدارية تساعد في ترشيح اتفاقها وتنظيم انتاجها والاستفادة من أرصدها وموجوداتها المنقولة وغير المنقولة (وبخاصة أراضي الفحيص) من أجل أن تبقى شركة منتجة عاملة، وتحسن من فرص ربحيتها، ورفع أسعار أسهمها.

لم يكن ليتحقق هذا الأمر لولا تضافر كل الجهود من أصحاب العلاقة. وقد جعل هذا من شركتكم الأولى الخاضعة لقانون الإعسار والأنظمة الصادرة بمقتضاه، وبشكل هذا النجاح تحدياً لجميع أصحاب العلاقة لأنه سوف يكون التجربة التي سيتعلم منها الجميع.

وأود أن أقدم بالشكر الجزيل من الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة، وزارة العمل، وزارة الإدارة المحلية، وزارة البيئة، هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان.



وكذلك بالتقدير لمجلس إدارة لافارج هولسيم على ما قدمته من دعم مالي ولوجستي للشركة.

وأود أن أشكر بشكل خاص رئيس بلدية الفحيص وأعضاء المجلس البلدي وأهل المدينة الذين ساهموا بجهود مشكورة من أجل السعي للوصول إلى حل يمكن الشركة من الاستفادة من أراضيها في مدينة الفحيص بما يحقق أقصى فائدة ممكنة للشركة ويكون مشروعاً نافعا لأهل المدينة والاقتصاد الأردني، ويرفع من المستوى العام للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في المدينة.

ولا شك إن إدارة الشركة بدأت برئيسها التنفيذي، وزملائه في الإدارة العامة والعمالين في المصانع، قد بذلوا كل جهد مستطاع كي يعود هذا الصرح الصناعي الكبير إلى المسار الذي تعودنا عليه، ويستمر في رفد الأردن والأسواق الخارجية بحلول البناء ذات الجودة العالية.

كما أتوجه بالشكر إلى المساهمين جميعاً على كل ما أبدوه من تعاون وتفهيم لأوضاع الشركة، واعددين إياهم أن نبذل كل جهدنا للحفاظ على الشركة لكي نستعيد ثقتها وثقوتها.

حفظ الله الأردن بقيادةته الهاشمية وعميدها جلالة الملك المعزز عبد الله الثاني ابن الحسين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجلس الإدارة
جواد الغناني